مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أثر النفط في التوجه الامريكي – الصيني تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. سليم كاطع علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7257
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر النفط في التوجه الامريكي -الصيني تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 2003

ا.م.د. سليم كاطع علي(*)
Selimali74@yahoo.com

الملخص:

ان التوجه الأمريكي –الصيني تجاه منطقة الخليج العربي له ابعاداً استراتيجية مهمة كون المنطقة مصدر رئيس للطاقة، ومركز جذب للإستثمارات الأجنبية لاسيما في مجال الطاقة، وعليه فقد أخذت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه منطقة الخليج العربي ابعاداً مختلفة، نظراً لمكانة المنطقة في إدراك وفكر صانع القرار سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، وهو ما حفز الدولتين إلى السعي نحو توظيف هذه المنطقة بما يخدم مصالحهما، وضمن سياسة ثابتة الأهداف، وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، وهو ما يؤشر استمرارية أهمية منطقة الخليج العربي بحكم مميزاتها الإستراتيجية –الطاقوية كونها منطقة تجاذب لمختلف القوى الاقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: النفط، الخليج العربي، الاقتصاد، السياسة الخارجية، النظام الدولي.

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

The impact of Oil upon American_ Chines Attitude toward Arabian Gulf Region after 2003

Assistant Professor Dr. Saleem Gata`a Ali

Abstract:

The topic area of that's paper dealing with nature of American and Chines attitude toward Arabian Gulf, that's region which consider as most important one as source of energy, foreign investment center, especially at field of energy , as a result the foreign policy of United States and China toward Arab Gulf have different dimensions, because of importance of that's region In the perception and thought of the decision-maker, whether in the United States or China, which prompted the two countries to seek to employ this region to serve their interests, and within the policy of fixed goals, and if the tools changed and the means of implementation, which indicates the continuity of the importance of the Gulf region by virtue of its strategic advantages Energy as an area of attraction to various regional and international powers.

المقدمة

يُعد المتغير النفطي من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، فالعديد من القوى العالمية جعلت سياساتها الخارجية وتوجهاتها تتمحور حول النفط ومناطق وجوده، وهو ما جعل مناطق إمدادات الطاقة من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وساحة محتملة للصراع الدولي، طالما إن النفط يظل عصب الصناعة ومفتاح التقدم، والمورد الأغزر اقتصادياً بين موارد الطاقة الأخرى.

وفي ضوء ذلك، فقد عُدت منطقة الخليج العربي ولا تزال محط أنظار الدول الكبرى في النظام الدولي, بسبب أهمية الإقليم من الناحية الجغرافية والاقتصادية، مما ضاعف من أهمية المنطقة في الاستراتيجيات الدولية قبل اكتشاف النفط بقرون، إذ تُعد منطقة الخليج العربي مفصلاً جغرافياً مهماً بين الشرق والغرب براً وبحراً، بكونها من أبرز الطرق البحرية العالمية التي ازدادت أهميتها الإستراتيجية في التاريخ المعاصر, ويدلنا على ذلك تنافس الدول القوية للسيطرة عليها منذ نهايات القرن الخامس عشر وحتى يومنا هذا, ولعل أبرز تلك الدول هي

التي مثلتها بريطانيا على امتداد القرن التاسع عشر, فقد امتلكت بريطانيا إستراتيجية الملاحة الدولية والمصالح الاقتصادية في الإقليم بمواقعه الحساسة التي تمثلها أبرز المرافئ على السواحل الشرقية والغربية من الخليج العربي, وصولا إلى اقتصاد النفط الذي كان بأيدي البريطانيين في النصف الأول من القرن العشرين، ثم أضحت منطقة الخليج مجال تنافس دولي حاد أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وقد أثبتت الأحداث التي تلت نهاية حقبة الحرب الباردة الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب المكانة العالية التي تحتلها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من النفط والغاز في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وعليه فان منطقة الخليج العربي أصبحت تدخل في صلب المصالح الدولية، لذلك نجد إن العديد من القوى الكبرى صاغت سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بالشكل الذي يضمن لها مصالحها وأهدافها العليا وفي مقدمتها ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المهمة ولا سيما النفط.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها: إن المتغير النفطي يُعد في مقدمة العوامل الدافعة إلى تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في الإدراك الاستراتيجي لكلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتتزايد تلك الأهمية مع تزايد هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، فضلاً عن محاولات الصين البروز كقوة كبرى في النظام الدولي.

وعليه ومن أجل التحقق من صحة الفرضية، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يأتي:

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: الإدراك الأمريكي –الصيني لنفط الخليج العربي.

المبحث الثالث: مستقبل التوجه الأمريكي –الصيني تجاه منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، وتنبع هذه الأهمية من ناحيتين: الأولى تتمثل بأهمية الموقع الجغرافي المتميز، إذ أنها تمثل منطقة إلتقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث، ونقطة التقاء طرق التجارة المختلفة، والثانية تتمثل في كونها مصدر للمواد الأولية ولا سيما النفط، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الإحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الإقتصادي العالمي. ويمكن تلمس أهمية الخليج العربي من خلال مميزاته الجغرافية والاقتصادية، وكما يأتي:

أولاً: الموقع الجغرافي:

ينطلق بسمارك في رؤيته للجغرافية بأنها العنصر الوحيد والدائم للسياسة، لذا تظهر لنا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية لمنطقة الخليج العربي بوصفها قاعدة مهمة لمعرفة العناصر الجوهرية التي حولت المنطقة إلى أبرز المجالات الحيوية في العالم[1].

فالموقع الجغرافي للخليج العربي جعل المنطقة محوراً مهماً من محاور الصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى الساعية إلى الهيمنة والنفوذ، إذ أن المنطقة تقع في قلب العالم القديم الذي كان يسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية، وكونها من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط.

فالخليج العربي بحر شبه مغلق، ويُعد ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي، ويمتد من مصب شط العرب في العراق شمالاً حتى مضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً، يحده من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، أي المنطقة الواقعة ما بين خط طول (**48** و**57**) شرقاً، ودائرتي عرض (**24** و**30**) شمالاً، وبذلك يُعد قريباً من الدائرة المدارية، لذا إتصف مناخه بالصفات المدارية الجافة[2]. أما مساحة الخليج العربي فتبلغ نحو (**239**) ألف كم2، وحجم مياهه (**8500**) كم3، ويمتد ساحله العربي لمسافة (**1500**) كم، أما ساحله الإيراني فيمتد لمسافة (**1060**) كم[3].

ويمتاز الخليج العربي بكثرة الجزر التي تقع بالقرب من سواحله وهي تتفاوت في مساحتها وأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، والتي يزيد عددها على (130) جزيرة، وهي عبارة عن حواجز طبيعية تتحكم بالسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات النفط والقطع الحربية، ومن ثم فهي تشكل صمام الأمان لتدفق الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية[4].

ومما يزيد من أهمية الخليج العربي وجود مضيق هرمز الذي يفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، إذ تطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عُمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه كون إن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية[5].

ويتمتع هذا المضيق بأهمية اقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثير من دول العالم، وذلك لكونه معبراً حيوياً للسفن المحملة بالبضائع ومختلف مصادر الطاقة، ويأتي النفط في مقدمة تلك المصادر، إذ يُعد البوابة التي يمر عبرها (60%) من واردات أوربا الغربية، و(76%) من واردات اليابان النفطية، و(30%) من واردات الولايات المتحد الأمريكية، وتمر من خلاله يومياً أكثر من (100) سفينة وبمعدل سفينة واحدة لكل (15) دقيقة[6].

ونظراً لتلك الأهمية يشير انتوني كوردسمان إلى أن: " مضيق هرمز يُعد نقطة حيوية في إمدادات الطاقة العالمية، إذ تمر خلاله (40%) من مجمل تجارة النفط العالمية، وان هذا المضيق يدفع بالنفط من الشرق لأسواق الصين واليابان والهند، وغرباً عبر قناة السويس، ولهذا لا يمكن أن نجعل هذا المضيق عرضة لخطر الإغلاق، فلا يوجد بديل إلى الآن عنه لنقل نفط الخليج "[7].

وبذلك أصبح لهذا المضيق أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ أن مصالح العديد من دول العالم على اختلاف أحجامها ونظمها السياسية ومواقعها الجغرافية ومستويات التطور الاقتصادي لديها دفعت بهذه الدول إلى تسميته بالمضيق الإستراتيجي أو صمام الأمان العالمي[8].

ثانياً: الأهمية الاقتصادية:

إن التطورات التي شهدها القرن الحادي والعشرين وبكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية وضعت منطقة الخليج العربي في قمة الاهتمامات الإستراتيجية العالمية، وأصبحت بفضل ما تملكه من ثروات طبيعية ومصادر طاقة كبيرة ولا سيما النفط كونها محوراً للتنافس الدولي، ومسرحاً لتصارع القوى العالمية على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة.

إن منطقة الخليج العربي تعد أهم بيئة إقليمية اقتصادية، ليس لتوسطها قلب العالم من الناحية الجغرافية كممر مائي وجوي عالمي حيوي واستراتيجي لمواصلات العالم واقتصادياته فحسب, وإنما لكونها تمتلك نحو ثلثي إحتياطيات النفط في العالم، علاوة على ثلث إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي, فضلا عن الخصائص الجيولوجية لحقوله وسهولة الوصول إلى المياه العميقة[9].

إذ تحتوي منطقة الخليج العربي نسبة عالية من الاحتياطي النفطي المؤكد تقُدر بأكثر من (60%) من احتياطي النفط العالمي الثابت فيها، مقارنة بنحو (7%) في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (14%) فقط في الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي وفقاً لبعض التقديرات[10]. مما يعني أن دول الخليج العربي ستكون المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

وللمقارنة بين حجم الموارد وتكلفة إنتاجها في منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين على سبيل المثال، نجد التفوق في كمية الإحتياطيات من الطاقة فيما يخص منطقة الخليج العربي إذ أنها تضم (740) مليار برميل، تشكل ثلثي الإحتياطيات العالمية من النفط، أي ما نسبته (65%) من احتياطيات النفط الخام المثبتة في العالم[11]. في حين تقدر الاحتياطيات النفطية في بحر قزوين بين (15– 31) مليار برميل، وتقدر تكلفة إنتاج البرميل الواحد فيها بين (6.5) دولار، ومن المحتمل أن تؤدي تكاليف النقل بالأنابيب ورسوم العبور إلى إضافة (5.3) دولار للبرميل الواحد[12]. وهي بهذا تعادل تكاليف إنتاج برميل واحد في منطقة بحر قزوين أربعة أضعاف تكاليف الإنتاج في منطقة الخليج العربي.

بعبارة أخرى إن دول الخليج العربي تتمتع بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم. وتُعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من الإحتياطيات، والذي يبلغ (264،2) مليار برميل، وهو ما يشكل نحو(25%) من إحتياطي النفط العالمي[13].

أما إيران فتمتلك إحتياطي يقدر بنحو (98،7) مليار برميل، فدولة الإمارات العربية المتحدة بإحتياطي يبلغ (97،8) مليار برميل، فالكويت بإحتياطي يبلغ (96،5) مليار برميل[14].

أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد ، إذ تشير المعلومات الصادرة من وزارة النفط العراقية لعام 2011 إلى أن الاحتياطي النفطي العراقي وصل إلى (143) مليار برميل، وهو ما يجعله الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي، وبنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي[15].

وطبقاً لإحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية، فأنه من المرجح أن يصل الإحتياطي النفطي العراقي إلى (400) مليار برميل مع إستمرار العمليات الإستكشافية، وهو ما يعني تجاوزه الإحتياطي النفطي السعودي، مما يجعل العراق الدولة الأولى في العالم التي تمتلك إحتياطياً نفطياً ضخماً ومتجدداً يمثل(30%) من الإحتياطي العالمي[16].

فضلاً عن إن النفط العراقي يُعد ذات نوعية عالية، وبكلفة إستخراج متدنية تصل ما بين(1،5.1) دولار، قياساً بحقول العالم الأخرى، وللمقارنة فان كلفة إستخراج النفط الماليزي والعماني تصل إلى (5) دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي (8.6) دولار، أما بحر الشمال فيصل ما بين (12-16) دولار للبرميل، وفي تكساس ومناطق أخرى من الولايات المتحدة وكندا فتصل كلفة إستخراج برميل النفط الواحد إلى (20) دولاراً[17].

ولا شك فان حقول النفط في الخليج العربي تمتاز عن جميع الحقول النفطية في العالم بميزات متعددة منها[18]:

1. غزارة إنتاج البئر الواحدة في الخليج العربي عما عليه في مناطق أخرى في العالم.

2. قربه من مناطق الاستهلاك في أوربا الغربية واليابان، إذ يقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله وخزنه.
3. يُقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مئة عام، مقارنة بالدول الأخرى، إذ يُعد العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي الأطول ديمومة لإنتاج النفط الخام في العالم[19].
4. سهولة العثور على الآبار النفطية إذ أنها موجودة في مناطق قريبة من الأرض مما يؤدي إلى انخفاض كلفة استخراجه، فهي لا تتجاوز العشرين سنتاً للبرميل الواحد[20].

ولا شك فان تزايد الإهتمام العالمي بنفط الخليج العربي لا يعود إلى توافره بإحتياطيات ضخمة فحسب، وإنما يعود كذلك إلى فشل المحاولات العديدة التي جرت ولا زالت جارية من قبل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها إرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط، لا سيما وان الإنتاج النفطي العالمي قد وصل إلى ذروته وبدأ بالإنحسار، فضلاً عن الآثار السلبية التي يمكن أن تولدها الطاقة النووية في حال حدوث أي خلل في المفاعلات النووية المولدة للطاقة.

وهكذا فان الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي قد جعلتها أحد محاور التنافس بين قوى النظام الدولي، بل دفعت بالدول الكبرى للتوجه نحو الإستحواذ على الإحتياطيات البترولية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وهو الأمر الذي ترجمته تلك القوى من خلال سياساتها المختلفة الرامية إلى فرض هيمنتها ونفوذها على المنطقة لإدامة مستوى التطور والنمو الاقتصادي لديها.

المبحث الثاني: الإدراك الأمريكي ـ الصيني لنفط الخليج العربي

إن أهمية النفط لا تقتصر على كونه سلعة اقتصادية مهمة، إنما تتجاوز ذلك ليصبح ذا أهمية إستراتيجية من وجهة نظر القوى الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لأنه يمثل شريان الحياة الأساس للاقتصاديات العالمية المتقدمة.

إذ إن سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يُعد هدفاً مهماً بالنسبة لها، فحيوية هذه المادة (النفط)، وعدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي قد جعل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفا ملحاً من أهداف السياسة الخارجية للدول[21].

فالأولوية الممنوحة للإعتبارات الاقتصادية، والطلب المتزايد على السلع والخدمات، فضلاً عن تزايد الطلب على مصادر الطاقة، وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي في المناطق التي تضم مخزونات كبيرة من الموارد الطبيعية[22]، يؤكد إن التنافس على موارد الطاقة سيكون السمة المميزة للبيئة الإقليمية والدولية، ولذلك أولت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين هذه المسألة أهمية كبيرة في مضمون أجندتها الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين.

وعليه فقد عُدت منطقة الخليج العربي ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين بهدف تأمين إمدادات الطاقة وفي مقدمتها النفط، المادة الضرورية في الصناعات الدفاعية والتصنيعية لكلا الدولتين، فضلاً عن كون المنطقة تمثل سوقاً استثمارية وإستهلاكية واعدة.

إذ تشير المعلومات المتوفرة بأنه في الوقت الذي وصل فيه الاستهلاك العالمي من النفط في عام 2008 إلى نحو (68،1) مليون برميل يومياً، فانه من المتوقع أن يرتفع إلى نحو (119،6) مليون برميل يومياً في عام 2020[23]، ويرجح أن يرتفع حجم الاستهلاك إلى أكثر من (120) مليون برميل يومياً في عام 2025[24].

وعليه فان إستنزاف الحقول القديمة، سوف يجعل من المنافسة العالمية على النفط تتركز في تلك المناطق القليلة من العالم التي لا تزال تحوي مخزونات مهمة من النفط، مما جعل هذه

المناطق تكتسب بشكل تلقائي أهمية إستراتيجية متزايدة، إلى جانب أهمية طرق الترانزيت المستخدمة لنقل النفط إلى الأسواق العالمية.

إذ يُعد الإقتصاد الأمريكي اكبر اقتصاد مقارنة بالإقتصاديات العالمية الأخرى، ففي الوقت الذي بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو (308) مليون نسمة في عام 2007، وبنسبة تقدر بنحو(5%) من سكان العالم، فان الإقتصاد الأمريكي يعد اكبر اقتصاد منفرد في العالم بنسبة(20,9%) من إجمالي الناتج العالمي لعام 2008، تليها الصين بنسبة(11,4%)، ثم الهند وروسيا بنسبة(4,6%) و(3,2%) على التوالي[25].

أما إحتياطيات النفط المثبتة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت في عام 2005 نحو (29,3) مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة (2،40%) من الاحتياطي العالمي، في حين إن إحتياطيات الغاز الطبيعي بلغت نحو (5,45) تريليون متر مكعب، وبنسبة تقدر بنحو (3،03%) من حجم الاحتياطي العالمي[26].

أما الصين فقد بلغت احتياطيات النفط المثبتة لديها في عام 2005 نحو (16) مليار برميل، وبنسبة تقدر بنحو (1،30%) من الاحتياطي العالمي، في حين بلغت احتياطياتها من الغاز الطبيعي نحو (2،35) تريليون متر مكعب، وبنسبة تقدر بنحو (1،31%) من حجم الاحتياطي العالمي[27].

وعليه فإن ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بوصفها أكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، وطبقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، فقد بلغ حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط في عام 2007 أكثر من (20) مليون برميل يومياً، انتجت الولايات المتحدة منها نحو (8،5) مليون برميل يومياً، مما يعني أن الولايات المتحدة استوردت يومياً ما يزيد على (12) مليون برميل[28]. ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو (27) مليون برميل يومياً في عام 2020[29]، كما تشير بيانات وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة

ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها من النفط، وتحديداً (68%) منها بحلول عام 2025 وذلك مقارنة بنحو (55%) عام 2001 و(42%) عام 1990[30].

أما الصين وفي ضوء ما حققه الاقتصاد الصيني من معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى نحو (9%) سنوياً، فقد إتجهت إلى زيادة معدلات الاستهلاك اليومي من النفط لتلبية الطلب المتزايد عليه، إذ بلغ حجم الاستهلاك الصيني من النفط في عام 2007 نحو (7،855) مليون برميل، وهو ما يشكل نسبة (9,3%) من إجمالي الاستهلاك النفطي العالمي[31].

وبذلك فان أكثر من (20%) من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط مصدره منطقة الخليج العربي, كما أن أكثر من (40%) من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي تأتي من الخليج العربي, وهذا يكشف مدى الأهمية التي تحتلها منطقة الخليج وما تحتويه من مصادر للطاقة مقارنة بما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية وما تستهلكه[32].

وعليه فقد أصبح من أولويات السياسية الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج العربي بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أية قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، أو أن تكون منافسة لها.

وفي هذا الإطار فقد نصت وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي المرقمة (68) لعام 1920، والتي رفعت واشنطن عنها غطاء السرية في عام 1975 عد الجزيرة العربية اكبر مستودع للإحتياطيات النفطية التي يقتضي: " دمجها بالنظام الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ... وإنها مصدر مذهل للقدرة الإستراتيجية، وواحدة من أعظم الجوائز المادية في التاريخ "[33].

كما أشار نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الأسبق (جون غانون) إلى: " أن امتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن امدادت الطاقة العالمية آمنة، وبأننا نحتاج إلى كمية ضخمة من النفط المستورد لإمداد اقتصادنا "[34].

أما التقرير الذي قدمه مجموعة من خبراء السياسة الخارجية الأمريكية إلى الرئيس الأمريكي في عام **1996**، تحت عنوان: (السياسة الخارجية الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتحديات القيادة الأمريكية)، فقد أكد إن النفط له الأسبقية في كل المصالح الحيوية والمصالح المهمة بين مجموعة من التحديات التي تواجه القيادة الأمريكية للعالم في مطلع القرن الحالي[35].

وهكذا يتضح إن القيمة الإستراتيجية لمنطقة الخليج وفقاً للمنظور الأمريكي لها وجهين: الأول يتمثل بالقيمة الإستراتيجية للمكان، أما الثاني فيتمثل بالقيمة الجيواقتصادية من خلال ما تحويه المنطقة من مصادر الطاقة المهمة وفي مقدمتها النفط، وبهذا المعنى أصبح الخليج العربي بسبب ثرواته ساحة للصراع والتنافس بين القوى العالمية والإقليمية، فضلاً عن طبيعة جغرافيته التي تجمع بين العنصرين البحري والبري مما جعله يشغل محاور السيادة العالمية، ولاسيما تلك التي تتعلق بطبيعة التوازن الدولي.

وتجدر الإشارة إلى إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على نظام القوة العظمى الوحيدة في العالم، والحيلولة دون تحول هذا النظام إلى نظام تعددي القوة عبر الإستحواذ على إمكانات القوة الحقيقية فيه، دفع بها إلى محاولة فرض هيمنتها على مناطق النفط الرئيسة، وتأتي منطقة الخليج العربي في مقدمة تلك المناطق نظراً للثروات الهائلة التي تحتويها.

وفي هذا الصدد فقد أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم كوهين) إلى ذلك في تقرير قدمه إلى الرئيس والكونغرس عام **1997** بقوله: " نحن لا نريد الصراع نداً لند، بل نريد إمتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم. إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون مثل هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك"[36]. فضلاً عن إحكام السيطرة على مخزونات النفط العالمية, مما يسهل عملية التحكم في الاقتصاد العالمي, واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر[37].

ومما زاد من أهمية الخليج العربي حسب المنظور الإستراتيجي الأمريكي إن إستمرار الإعتماد الأمريكي على إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط بشكل رئيس أصبح يمثل مشكلة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما وأن إحتياجاتها من المواد الأولية مرشحة لأن تكون الأكبر من أي بلد آخر، في الوقت الذي تتجه فيه أن تصبح في عداد الأمم غير المالكة لهذه المواد الإستراتيجية، وهو ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع ثلاثة بدائل مرشحة هي[38]:

1. **إستخدام المخزون الإستراتيجي الأمريكي لتعويض النقص، إذ يبلغ إجمالي المخزون من النفط الخام نحو(727) مليون برميل.**
2. **زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط، وهذا البديل لا يحقق سوى زيادة مباشرة ضئيلة لا تكفي لسد الإحتياجات من الطاقة.**
3. **خفض الطلب على الإستهلاك، وهو ما ينعكس سلباً على نمط الحياة السائد في الولايات المتحدة الأمريكية.**

وهكذا فقد أصبح ضمان إمدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) هدفاً إستراتيجياً مهماً للولايات المتحدة, وهو ما يعني إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة مهما كانت مسمياتها (جمهورية أم ديمقراطية) أصبحت تنطلق من حقيقة: إن ضمان الأمن القومي الأمريكي, وحماية المصالح الحيوية تُعد من الثوابت والمنطلقات التي لا يمكن التنازل عنها[39].

إذ أن المخاوف من ندرة مصادر الطاقة ولا سيما النفط، دفعت المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية ومعهد (جيمس بيكر) للسياسة العامة في آذار 2001 إلى أن يصدر تقريراً ورد فيه أنه: " مع بداية القرن الواحد والعشرين يعيش قطاع الطاقة حالة أزمة، أزمة يمكن أن تنشب في أي وقت نتيجة عدد من العوامل، وستؤثر حتماً على كل بلد في هذا العالم المعولم...لا يخفي أن إضطرابات الطاقة يمكن أن يكون لها أثر محتمل على الولايات المتحدة والإقتصاد العالمي، وسوف تؤثر على الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة تأثيراً دراماتيكياً "[40].

وبناءاً على ما تقدم، فقد إندفع التخطيط الإستراتيجي النفطي الأمريكي إلى الإهتمام بمنطقة الخليج العربي، ومما دفع في هذا الإتجاه هو إدراك الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص إن الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج العربي غير مستقرة، إذ تعاني من إضطرابات كبيرة، مما يجعل مستويات المعيشة في الدول الصناعية رهينة لتلك الأوضاع التي تهدد المنطقة، والتي من شانها أن توقف إمدادات النفط إلى الدول المستهلكة، وتؤدي إلى رفع أسعار النفط إلى مستويات غير مقبولة بالنسبة لها، فضلاً عن إحتمال تغير الأنظمة المؤيدة للغرب مما يؤثر سلباً على إنتاج النفط وسياساته في المستقبل، الأمر الذي إضطر الولايات المتحدة إلى توجيه الأنظار إلى منطقة الخليج العربي والعمل على تأمين وصول الإمدادات النفطية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة، مما يترتب عليه لاحقاً ربط مسألة امن منطقة الخليج العربي بالأمن القومي الأمريكي.

أما الصين، فتشير التقارير بان الطلب الصيني على النفط سيستمر في الزيادة مع استمرار معدلات النمو العالية الحالية، إذ سيرتفع الطلب من (8) مليون برميل يومياً في عام 2010 إلى (10) مليون برميل يومياً في عام 2015، والى نحو (12) مليون برميل يومياً في عام 2020 والى (15) مليون برميل يومياً في عام 2030[41].

فالصين التي جاءت من الصفوف الخلفية للاقتصاد العالمي قد أصبحت واحدة من القوى الاقتصادية الصاعدة، ليس من زاوية حجم اقتصادها فحسب، ولكن من زاوية فعاليته على الصعيد الدولي، من خلال دوره العالمي في مجالات التجارة والاستثمار، كما أن اقتصاد هذه الدولة يتجه لأن يصبح اقتصاداً صناعياً متقدماً، ومن المنطقي أن تعمل الصين على صياغة علاقات ذات أبعاد مختلفة مع دول منطقة الخليج، لا سيما وأن الصين أصبحت مستورداً كبيراً للنفط، وفي ضوء محدودية احتياطاتها النفطية، وضخامة حجم استهلاكها[42].

إذ دفع التطور والنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين خلال السنوات الأخيرة إلى البحث عن مصادر وإمدادات البترول والمواد الخام، وهذا ما انعكس بشكل واضح على التوجه الصيني تجاه منطقة الخليج العربي، إذ أن معدلات النمو المرتفعة في الصين دفعتها إلى

ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من الطاقة (النفط والغاز) لتحقيق امن الطاقة، لا سيما إذا ما علمنا بان الطلب الصيني على الطاقة اخذ بالازدياد، إذ تحولت الصين منذ عام 1993 من دولة مكتفية ذاتياً للنفط إلى دولة مستوردة له، وأصبحت منذ عام 2004 ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[43].

لذلك تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ما نسبته (70%) من واردات النفط الصينية سيأتي من الشرق الأوسط بحلول عام 2020، وتحديداً من منطقة الخليج العربي، وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للصين بنسبة (21%)، ثم إيران في المرتبة الثانية بنسبة (16%) من حجم الاستيرادات الصينية من النفط[44].

ولا شك فأن إستراتيجية الصين التوجه نحو الخارج تعكس إحساس الصين بالضعف والهشاشة فيما يتعلق بأمكانية الوصول الموثوق إلى إمدادات الطاقة، وهو ما يفسر تدخل الدولة، ودعمها المباشر، ولعل من أسباب ذلك[45]:

أ. نظراً لإنعدام الثقة الذي يسود أسواق الطاقة العالمية، والمنافسة القوية من قبل الشركات النفطية العالمية، ولا سيما الغربية، فأن الصين ترى انه ليس بالإمكان الإعتماد على السوق وحدها للحصول على إمدادات النفط ولا سيما أن إمدادات الطاقة تبدو معرضة لخطر الإنقطاع بفعل عوامل عدم الإستقرار، وعليه فهناك قناعة صينية بان أفضل طريقة لضمان الحصول على إمدادات النفط هو التحكم الفعلي بتلك المصادر من المنتجين الرئيسين مباشرة والتوصل إلى إتفاقيات تعاون مع الدول التي للصين حصص فيها.

ب. خشية الصين من سعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نفوذها القوي على أسعار النفط العالمي وتدفقاته بفعل هيمنتها الإستراتيجية على منطقة الخليج العربي، وسيطرتها البحرية الأمريكية على ممرات نقل الطاقة البحرية الحساسة، وهو ما يعني الضغط على الصين وإستغلال ضعفها في مجال الطاقة.

ج. رؤية الصين بأنها خاضعة لهيمنة شركات النفط الضخمة والمتطورة تقنياً التي تنظر إليها على أنها تسهم في الدفاع عن المصالح الغربية، مستغلة ضعف القطاع النفطي الصيني.

وفي ضوء ما تقدم فقد أصبحت نظرة الصين المعاصرة إلى منطقة الخليج العربي تقوم وفق استراتيجية تعتمد على:[46]

1. التعامل مع المنطقة على أساس رؤية إستراتيجية صينية ذاتية، وليس نتيجة رد فعل على سياسات دول أخرى.
2. التعامل مع المنطقة على أساس إنها تمثل:
   أ. مصدر للطاقة.
   ب. سوق تجارية.
   ج. توظيف استراتيجي لتنافس دولي أوسع.

وهكذا يتضح إن السيطرة على نفط الخليج العربي يتيح للولايات المتحدة الأمريكية والصين فرص نفوذها على منطقة جديدة من مناطق الطاقة في العالم. ففيما يتعلق بالولايات المتحدة تعد هذه السيطرة جزءاً من السياسة القومية للطاقة التي وضعتها إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، التي تعد (أمن الطاقة مكون أساسي للأمن القومي وشرط مسبق لضمان النمو الاقتصادي المستديم)[47].

أما بالنسبة للصين فيعد أمن الطاقة أمراً حيوياً وهاجساً سياسياً إستراتيجياً بالنسبة إلى القيادة الصينية، إذ تخشى الصين من أن يؤدي العجز في الطاقة المحلية، وتكاليف الطاقة المتصاعدة إلى تقويض النمو الاقتصادي للبلاد، مما يترتب عليه مخاطر حقيقية تنذر بزعزعة الاستقرار الاجتماعي، مما يمكن أن يعرض بدوره الإحتكار السياسي المتواصل للحزب الشيوعي الصيني للتهديد[48].

ولا شك فقد أصبح لهذه الاعتبارات انعكاس واضح على صعيد التوجه السياسي الخارجي الصيني نحو منطقة الخليج العربي, فالصين تعتمد في تجارتها على هذه المنطقة، كما أن توسع مصالحها في قارة أفريقيا جعل لهذه المنطقة أهمية واعتباراً أمنياً، لضمان أمن إمداداتها

من الطاقة من منطقة الخليج وأفريقيا, إذ أن أي تواجد لقوى أخرى في المنطقة يجعلها ذات قدرة على التحكم بأمن الممرات المائية من شمال أفريقيا وغرب آسيا إلى شرق آسيا والمحيط الهادي، هذا ما عكس الاهتمام الصيني بالمنطقة وأمن الممرات المائية فيها، وتجسد من خلال قيام القوات البحرية الصينية بالقيام بجولات بحرية في منطقة الخليج وبحر العرب وقرب السواحل اليمنية[49].

المبحث الثالث: مستقبل التوجه الأمريكي –الصيني تجاه منطقة الخليج العربي

إن التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى إتباع سياسة تتواءم مع التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الإقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مثل إتجاهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الإعتبارات الجيوسياسية إلى الإعتبارات الجيواقتصادية[50].

فقد أصبح للعامل الإقتصادي أثر بارز في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام القطبية الأحادية دون التطرق إلى الأولويات الإستراتجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على أساس إقتصادي وليس عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الإقتصادي أساساً مهماً لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة[51].

وإنطلاقاً من تلك الحقيقة، فقد أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيَما بالنسبة للدول الكبرى.

إذ أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الإستخدام السياسي للنفط في حرب أكتوبر **1973** أهمية مصادر الطاقة وضرورة تأمين وصولها إلى الأسواق الغربية عموماً

والأمريكية بصورة خاصة، وعد مناطق النفط الموجودة في الخليج العربي (مصلحة حيوية) للولايات المتحدة. وقد شكل مبدأ كارتر في عام 1980 التنفيذ الفعلي لتلك السياسة، إذ جاء فيه: " إن أي محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج تعتبر في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم ردعه بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة "[52].

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان مبدأ كارتر قد ترتب عليه تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه منابع النفط في الخليج تمثل في إخراج منطقة الخليج من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي، والإستغناء عن فكرة الإعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن أمن الخليج والتوجه نحو تعزيز الوجود العسكري المباشر في المنطقة.

وقد أدت التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد إنتهاء حقبة الحرب الباردة وما ترتب عليها من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية، وغياب القطب المنافس لها، إلى التسريع بالسياسة الأمريكية الرامية إلى فرض هيمنتها على المنطقة.

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تلك الأهداف، إذ أدت حرب عام 1991 أثر دخول القوات العراقية إلى الكويت إلى أن تصبح منطقة الخليج العربي محاطة بحزام عسكري أمريكي، مما ترتب عليه خروجها من معادلة الأمن الهشة لتدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي، والتي تعتمد على وجود عسكري أمريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق[53].

بل ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك حين عملت على تعزيز توجهها النفطي ببعد تسليحي في منطقة الخليج العربي، مما ترتب عليه تبعية دول الخليج للولايات المتحدة، فضلاً عن ربط إقتصاديات منطقة الخليج العربي بشبكة من الروابط الإقتصادية مع الدول الغربية، وتعزيز الإستثمارات التي تقوم بها دول الخليج في البنوك والعقارات والصناعات الغربية، مما يعني ضمنياً التحكم بالثروات الهائلة القادمة من دول الخليج العربي إلى الغرب وخضوعها لسياساته الإقتصادية.

أما الصين ففي الوقت الذي تحرص فيه القيادات الصينية على استمرارية النمو الاقتصادي، والذي تجد في هذه الاستمرارية، أساس وجودها واستمرار حكمها، كما يعد عامل النمو الاقتصادي أساس المحافظة على وحدة البلاد، لذلك أخذت القيادات الصينية تعمل على ضمان أمن الطاقة التي تشكل عصب الاقتصاد، ومع افتراض المحافظة على عملية النمو الاقتصادي على وتيرتها دون أي تغيرات عالية المستوى، فهذا مؤشر على استمرارية الاعتماد الصيني على توجهاتها الخليجية لتغطية العجز في الطاقة.

وفي ضوء ما تقدم، أصبح صانع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية ينظر إلى التوجهات الصينية نحو منطقة الخليج العربي للحصول على مصادر الطاقة ولا سيما النفط، بأنه يأتي في سياق نزعة صينية لإحتكار الوصول المضمون إلى النفط وغيره من الموارد بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية التي تتعامل معها، وهو ما يؤثر سلباً على مصالح الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً[54].

وعلى الرغم من تلك الرؤية الأمريكية، إلا أن الصين أصبحت تدرك انه في سياق ضمان مصالحها ولاسيما الإمدادات النفطية، ضرورة عدم المساس بالمصالح الأمريكية ولا سيما المتعلقة بالأمن القومي، نظراً لأن الولايات المتحدة سوف تكون مستعدة للدفاع عن تلك المصالح في أي وقت وفي مختلف الظروف.

بعبارة أخرى، أن الصين في سبيل إكمال طريقها الخاص في التحديث والإصلاح وتعزيز نمو إقتصادها بحاجة إلى علاقات مبنية على التعاون والتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، كون الأخيرة تُعد دائرة منفعة للصين تقنياً ومالياً وتجارياً، ومن ثم فليس للصين مصلحة كبيرة في تحدي الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً، وهو ما ينطبق بالضرورة على طبيعة الفهم والتصور الأمريكي لدور الصين الحالي والمستقبلي في النظام الدولي.

وفي هذا الإطار فقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) في عهد الرئيس الاسبق جورج بوش الابن: " أن التعامل والتأثير الصيني المتصاعد، هو تأثير لا يوجد فيه ما يدعو إلى أن نخشاه، إذا ما استخدمت تلك القوة على نحو مسؤول، فقد أكدنا لبكين

أن انخراط الصين الكامل في المجتمع الدولي له مسؤولياته، سواء من حيث سياستها الاقتصادية والتجارية، أو من حيث توجهاتها على صعيد الطاقة والبيئة أو سياستها إزاء ما يخص العالم النامي... إن علاقتنا بالصين معقدة وتتسم بالمنافسة والتعاون في آن واحد"[55].

وفي السياق ذاته، فقد حثَ الرئيس الصيني السابق (دنج زياوبنج) الحكومة الصينية أواخر عام **1993** على التعامل مع الإدارة الأمريكية على وفق مبدأ التوافق لا التعارض بقوله: " زيدوا الثقة، وقللوا المشكلات، طوروا التعاون، وتجنبوا المواجهة "[56].

وقد كان نتيجة ذلك الإدراك أن أعلنت الصين: أنه في عهد العولمة، لم تعد سياسة دولة بمفردها قادرة على النجاح في التأقلم جيداً مع أمن الطاقة، فالتعاون الأوثق في مجال أمن الطاقة يُعد ضرورياً بشتى السبل لأي دولة في العالم[57].

وفي هذا السياق، فقد طرحت الصين مفهوماً جديداً لأمن الطاقة في عام **2006**، إستند إلى عدة مبادئ هي:[58]

1. إتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية والتلازم.
2. عدم إمكانية ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي.
3. إن الهدف من التعاون الدولي هو تحقيق الفائدة المشتركة وحالة (لا غالب ولا مغلوب) المطلقة.
4. ضرورة أن يكون التعاون المقترح في مجال أمن الطاقة متعدد الأوجه وشاملاً ومتعدد الأبعاد.
5. ضرورة أن يتصف التعاون المقترح بالمرونة، وأن يتخذ شكل تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف، أو بين الدول أو الشركات، أو القطاعات الخاصة.

وانطلاقاً من حقيقة إن السياسة الخارجية لأي دولة إنما هي تعبير عن مصالح دائمة، وتأكيد لبديهة من بديهيات السياسة بأنه ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة، فضلاً عن الاستفادة من الظروف المتغيرة.

فإن ذلك ينطبق بالضرورة على الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إذ يُعد الإقتصاد الأمريكي والإقتصاد الصيني مترابطين من خلال إعتمادهما المتبادل على بعضهما البعض، فالإقتصاد الأمريكي هو إقتصاد إستهلاكي للمنتجات الصينية، إذ بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 نحو (338) مليار دولار مقارنة بالصادرات الأمريكية للصين والتي بلغت نحو (70) مليار دولار[59]، وهو ما يشير إلى صعوبة أي من الإقتصادين في الإنفصال بسهولة عن الآخر.

وهكذا نجد وبحكم اعتبارات أهمية منطقة الخليج العربي، (التي سبق وأن ذكرناها)، وبحكم كون العلاقات الصينية الأمريكية هي مزيج من المنافسة والمشاركة، وبحكم المعطيات الموجودة بين الطرفين. فان استمرارية التوجه الأمريكي . الصيني نحو منطقة الخليج العربي وضمن المعطيات الحالية، أقرب إلى الواقع، مع إمكانية تطور هذا التوجه، كونه يشكل إحدى دعائم استمرارية هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، كما أن الصين ستستمر في نهجها القائم على الانفتاح في سبيل استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبهذا فهي تفضل البقاء على نهجها البراغماتي لتكون المنافع الاقتصادية بوصلتها في تحديد مساراتها الخارجية.

وبهذا نرى أن العامل الاقتصادي، يعد عاملا مهماً ورئيساً في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة والصين وفي تحديد توجهاتهما المستقبلية على المستوى العالمي، ومن ضمنها منطقة الخليج العربي. ولعل ما يعزز من هذا التوجه:

1. **إن منطقة الخليج العربي تتمتع بإمكانيات جيوستراتيجية، حيث الموقع والموارد من النفط والغاز والتي لا تزال تشكل عصب الاقتصاد العالمي، فضلا عن حجم الاحتياطي المتوفر الذي يفوق كمية الاحتياطيات في بقية مناطق العالم المنتجة للنفط والغاز، كما أن المنطقة بما تتوفر لها من بنى تحتية قادرة مع حجم الاحتياطي لديها على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، فضلا عن أن المنطقة لا تعاني من أي ظروف غير طبيعة، تعيق عمليات الاستثمار فيها أو تتطلب هذه تقنيات عالية،**

ومن ثم انعكس هذا على انخفاض تكلفة إنتاج البرميل الواحد، التي تتراوح بين نصف إلى دولار واحد للبرميل. كما أن حقول النفط والغاز قريبة من الموانئ البحرية، مما يسهل شحن مصادر الطاقة بحرا، وهو بذلك أقل تكلفة وأكثر كمية منقولة مقارنة بخطوط الأنابيب.

2. حرص الولايات المتحدة الأمريكية والصين على استمرار العملية التنموية وتطورها في البلدين، فالولايات المتحدة تربط دائماً ولا تزال بين مسألة أمن الطاقة والأمن القومي الأمريكي، وهو ما يضمن استمرار الهيمنة والتفرد الأمريكي على المستوى العالمي لأطول فترة ممكنة، وتُعد منطقة الخليج العربي في مقدمة مناطق العالم ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

أما الصين فترى في ضمان إمدادات الطاقة ولا سيما النفط ضرورة ملحة لاستمرار معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، والتي يجد فيها الحزب الشيوعي أساس شرعيته وبقائه في الحكم، كما يجد فيها أساس الوحدة الوطنية، وتطلعه إلى أن تكون الصين صاحبة الدور الإقليمي والعالمي الفاعل في عالم متعدد الأقطاب.

وما يعزز ذلك التوجه إن التجربة التاريخية أثبتت كيف إن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أدى إلى انهيار كامل لواردات الصين النفطية من العراق مما شكل عنصر إرباك للإقتصاد الصيني، وهو ما يشير إلى إن الصين غير مستعدة إلى إعادة المشهد نفسه في المنطقة من جديد، لا سيما وان أي أزمة تندلع في الخليج العربي ستؤثر على الأسواق العالمية للنفط، وخير مثال على ذلك هو عدم رغبة الصين في التخلي عن إيران في مواجهتها للولايات المتحدة والغرب بخصوص برنامجها النووي، لأنه يضر بمصالحها الاقتصادية، ومما يعزز من تلك الروابط إن الصين أصبحت عام 2010 اكبر شريك تجاري مع إيران بعد تفوقها على دول الاتحاد الأوربي مجتمعة، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو (36،5) مليار دولار خلال العام نفسه[60].

فضلاً عن ذلك، فإن التوجه الصيني نحو منطقة الخليج ذات الأهمية الجيوستراتيجية، ربما لا يأتي بمعزل عن تطلعها للعب دور عالمي مستقبلي، وهذا يوجب عليها إيجاد مناطق نفوذ عالمية، تأتي منطقة الخليج العربي في مقدمتها، وهي بهذا تدخل إلى منطقة من أهم المناطق العالمية التي ترتبط بالدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن الممكن أن توظف الصين نفوذها في المنطقة مستقبلا لخلق محاور ضغط بخصوص قضاياها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتها الموقف الأمريكي من موضوع تايوان.

ولهذا ظلت القيادة الصينية تضع مسألة إقامة علاقات صينية ـ أمريكية، طبيعية والحفاظ عليها وتطويرها، في المقام الأول في سياستها الخارجية، وتعالجها كمسألة إستراتيجية تتعلق بالمصالح العامة، ومن المستبعد أن يكون هناك توجه صيني لتحدي النفوذ الأمريكي على المستوى العالمي، بما في ذلك المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

ومما يزيد من تلك التوجهات إن طبيعة سوق النفط المعولمة والطلب المتزايد على مصادر الطاقة، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، كلها أمور أصبح لها تأثير مباشر على أمن الطاقة العالمي، ومن ثم فإن إتخاذ خطوات لتعزيز أمن الطاقة العالمي هو أفضل طريقة لتعزيز أمن الطاقة سواء في الولايات المتحدة أو الصين.

وإزاء ذلك، فإن الولايات المتحدة أصبحت تدرك المخاطر التي تكمن وراء التنافس المتنامي على الطاقة مع الصين، وما ينطوي عليه من مخاطر يمكن أن تضر بعلاقات الطرفين، وهو ما حفز الولايات المتحدة الأمريكية والصين على تحسين أمن طاقتهما من خلال توثيق أواصر التعاون والحوار، وهو ما أدى إلى تأسيس (الحوار الاستراتيجي) عام **2005** الذي توصل إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكي (روبرت زوليك) مع الهيئة الوطنية للتنمية الصينية، وتم فيه اعتبار مناقشة أمن الطاقة في سياق التفاعل المتبادل بين المصالح والنوايا النفطية والإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويمكن لهذا الحوار أن يشكل منطلقاً لتسريع وتيرة التعاون الأمريكي–الصيني في مسائل إنتاج واستهلاك الطاقة ذات الاهتمام المشترك[61]. كما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في عام **2006** الحوار

الإستراتيجي الإقتصادي الأمريكي–الصيني، والذي تناول عدداً من القضايا المشتركة لعل أبرزها التعاون في مجال الطاقة.

ومما تقدم نخلص إلى أن التوجه الأمريكي –الصيني تجاه منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الإستراتيجية أصبح يعتمد بالدرجة الأساس على كون المنطقة مصدر أساسي للطاقة، ومركز جذب للإستثمارات الأجنبية لاسيما في مجال الطاقة، وعليه فقد أخذت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه منطقة الخليج العربي ابعاداً مختلفة، فإذا كانت التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة تأخذ أبعاداً اقتصادية . تجارية بالدرجة الأساس، وأبعاداً أمنية . سياسية في الوقت ذاته، فإن توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة أصبحت تنطلق من الاعتبارات الاقتصادية –التجارية في المقام الأول، وهو ما يشير إلى استمرار أهمية منطقة الخليج العربي بحكم أهميتها الإستراتيجية كونها منطقة تجاذب لمختلف القوى الدولية على مر التاريخ.

الخاتمة

شكل المتغير النفطي احد أهم العوامل المحركة للقوى العالمية إلى توجيه أنظارها ازاء منطقة الخليج العربي، انطلاقا من موقعها الجيوستراتيجي المتميز، وما تملكه من احتياطيات نفطية ضخمة، وهو ما أضفى عليها أهمية خاصة لا في وقت الحرب فحسب، وإنما في حالة السلم أيضاً.

وانطلاقاً من تلك الأهمية فقد أصبحت منطقة الخليج العربي تحتل مكانة خاصة في إدراك وفكر ومخططي وصناع القرار سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، وهو ما حفز الدولتين إلى السعي نحو توظيف هذه المنطقة بما يخدم مصالحهما.

وعليه فان التوجه الأمريكي . الصيني تجاه منطقة الخليج العربي إنما يندرج ضمن سياسة ثابتة الأهداف، وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، فعلى صعيد الولايات المتحدة يأتي في مقدمة ذلك التوجه الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائها، والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد تلك المصالح، وهو ما يفسر لنا الموقف الأمريكي المتشدد من البرنامج

النووي الإيراني، وما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية ولأصدقائها في المنطقة، فضلاً عن إستخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها وشركائها مما يمكنها من التحكم ولو نسبياً بإقتصاد الدول الصناعية ومستويات النمو فيه، وكذلك الحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية ذات الصلة بالمصالح الأمريكية مستقبلاً، وهو ما يصب في نهاية المطاف في حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.

أما فيما يتعلق بالتوجه الصيني تجاه المنطقة فانه يحمل في طبيعته اهدافاً اقتصادية وسياسية تتعلق بالداخل الصيني، ولعل في مقدمتها ضمان استمرارية وصول امدادت الطاقة المهمة ولا سيما النفط إلى الأسواق الصينية، لضمان ديمومة النمو الاقتصادي المرتفع الذي تشهده الصين، ولتدعيم الدور الإقليمي والدولي للصين، فضلاً عن ضمان استمرارية الدعم للحزب الشيوعي الحاكم في الصين الذي يراهن في وجوده على استمرار عملية التنمية وتطورها، ومواجهة المشاكل والأزمات التي تعاني منها البلاد.

الهوامش

[1] نقلاً عن: د. غازي فيصل حسين، المنظور الجيوستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد **244**، حزيران **1999**، ص **60**.

[2] صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، بغداد، دار الرشيد للنشر، **1986**، ص **21**.

[3] مصطفى إبراهيم الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، **2013**، ص **13**.

[4] د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، **2009**، ص **159**.

[5] نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، **2011**، ص **80**؛ وينظر: د. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، بيروت، العربي للنشر والتوزيع، **2012**، ص ص **148 . 149**.

[6] عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 144، تموز 1993، ص 31. وينظر: مصطفى إبراهيم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص 14.

[7] نقلاً عن: د. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 189.

[8] نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص 81 ،82.

[9] مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 63؛ وينظر: رعد القادري، غموض الاستهلاك العالمي وأمن الطاقة في دول الخليج، في: أمن الطاقة في الخليج التحديات والآفاق، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية , 2010، ص 128.

[10] د. فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزوبيني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 63.

11 إبراهيم إسماعيل، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي: إدارة المنافسة في السوق والأخطار والفرص، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 219.

12 ايمي مايرز جافي، الأسعار مقابل حصص السوق لدول الخليج العربي المنتجة للنفط: هل ترجح احتياطيات نفط بحر قزوين كفة الموازنة ؟، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2001، ص 205.

[13] برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعيبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص32.

[14] انظر: التقرير الإستراتيجي العربي 2005.2004، على الموقع:

http//www.ahram.org.eg/asps/ahram/2001/1/arb76.htm

[15] د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص 234.

[16] انظر: أمن الطاقة والحرب على العراق، على الموقع:

http//www/albasrah.net/ar.articles2006/0806/sarm

[17] المصدر نفسه؛ وينظر: د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك دحام الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 238.

[18] جوزيف مونتهات، مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة، في: مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية, 1998، ص98.

[19] د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص 162.

[20] د. منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، في: مجموعة باحثين، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث11 سبتمبر/أيلول 2001، الطبعة الأولى،القاهرة،مكتبة مدبولي،2003،ص 209.

[21] د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص215.

[22] مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، مصدر سبق ذكره، ص239.

[23] د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك دحام الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 115؛ وينظر: توبي شيللي، النفط: السياسة . والفقر. والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، 2010، ص 41.

[24] نبيل خليفة، تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر 2009، ص 84؛ وينظر: عمار علي حسين، ممرات غير آمنة، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2003، ص77.

يشير التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية عام 1998, إلى أن العالم يمكن أن يواجه بحلول عام 2020 عجزاً يقدر بـ (19) مليون برميل في اليوم, وفي ضوء الندرة المتزايدة للإمدادات النفطية, لا يتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية خلال المستقبل المنظور إلا في عدد محدود من الدول، تأتي دول الخليج العربي في مقدمتها. ويشير التقرير كذلك إلى ان الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الزيادة , لاسيما بعد تزايد الطلب الآسيوي على الطاقة استجابة للنمو الاقتصادي التي تشهده دول جنوب شرق آسيا, فالصين التي أصبحت منذ عام 1993 بلداً مستورداً للنفط، وهي تشكل نسبة (9%) من الاستهلاك العالمي آنذاك. أما اليابان فتعتمد على منطقة الخليج العربي في توفير (78%) من احتياجاتها من الطاقة, كما أن دول شرق آسيا الأخرى تعتمد على نفط الخليج بنسبة (59%) من استيراداتها من النفط.

ينظر: حسين عبد الله: المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 171, 2008، ص 35؛ وينظر كذلك: جاسجيت سنج، تعزيز السلام والتعاون في غرب آسيا، في: النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 1997، ص 83؛ وقارن مع: عمار علي حسين، ممرات غير آمنة، مصدر سبق ذكره، ص 77.

[25] **The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2009, P.191.**

[26] **شايتيج باجبابي، البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 97.**

[27] **المصدر نفسه، ص 97.**

[28] **بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010، ص67؛ وينظر: د. حميد الجميلي، الفكر الإستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد: العناصر الإستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان (3–4)، 2000، ص 116؛ وقارن مع: خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص ص 45 .46.**

[29] **روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007، ص48 .**

[30] **د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 77.**

[31] **أحمد جميل عزم، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية: تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ اكتوبر2009، ص 90.**

32 جان بيار فافينك: آفاق الاستثمارات لشركات النفط الأجنبية، المخاطر والإمكانيات، في: النفط والغاز في الخليج العربي: نحو ضمان الأمن الاقتصادي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2007، ص217.

[33] **نقلاً عن: مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 60.**

[34] **مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص 52.**

[35] **د. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص 41.**

[36] نقلاً عن: غينادي زيغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ترجمة، عدنان جاموس، الطبعة الأولى، دمشق، مكتبة ميسلون، 2002، ص ص47.48.

[37] فنسان الغريب, دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء, الطبعة الأولى, بيروت, الدار العربية للعلوم, 2009, ص129؛ وينظر: د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك دحام الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 66.

[38] مجلة الدفاع الخليجي, أبو ظبي, العدد83, السنة الثالثة عشر, سبتمبر/ أكتوبر 2005, ص 11.

[39] Richard N. Carder," the one present solution", foreign Affairs , Vol. 79, No.4 , July/ August 2000,P.3.

[40] نقلاً عن: أيان رتليدج، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ترجمة: مازن الجندي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 218.

[41] Organization of the petroleum Exporting countries (opec), Vienna, world oil outlook, 2009, P.53.

[42] أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، العدد 179، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2007، ص 40.

[43] إبراهيم نافع، الصين: معجزة نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص27 وما بعدها.

44 مُحَمَّد بن هويدن: العلاقات الصينية الخليجية من الأيديولوجية إلى المصالح، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (8), 2010، ص 72؛ وينظر: مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، الطبعة الأولى، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 504؛ وقارن مع: علي حسين باكير، العلاقات الخليجية ت الصينية الإستراتيجية تحت المجهر، مجلة آراء حول الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد (80)، آيار 2011، ص ص 18 . 19.

[45] ميكال هيربرج، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية (المنظور الأمريكي)، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص ص 491 . 495.

[46] وليد عبد الحي: العلاقات العربية– الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (322), 2005، ص 51.

[47] د. عمرو عبد الكريم، الإستراتيجية الأمريكية في غرب أفريقيا، على الموقع:
http://www.almoslim.com/node/85835

[48] ميكال هيربرج، مصدر سبق ذكره، ص 487.

[49] مايكل أوهانلون، العقيد العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الثامن ، 2010، ص 58.

[50] مُحَمَّد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص182؛ وينظر: جون نصيبات، باتريشيا أبردين، الإتجاهات الكبرى عام 2000: التغيرات المهمة في حياتك وفي العالم خلال السنوات العشر القادمة، مراجعة: د. العجيلي الميري، الطبعة الأولى، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، 1991، ص21 وما بعدها.

[51] يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 50 وما بعدها؛ وينظر: زياد حافظ، المشهد الإقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (306)،2004، ص 58.

[52] د. زكريا حسين، إعادة صياغة الشرق الأوسط في المنظور الأمريكي، على موقع الإنترنت:
http://www.albayana_magazine.com/files/taghieer/02.htm

[53] أشرف مُحَمَّد كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد164، أبريل 2006، ص ص171.170.

[54] دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، 2008، ص 378.

[55] Condoleezza Rice, Rethinking the national international Interest: American Realism For a New World, Foreign Affairs, Vol. 87, No.4, July/ August 2008, p.4.

[56] نقلاً عن: خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية ـ الصينية، الطبعة الأولى، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص 79.

[57] تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 429.

[58] المصدر نفسه، ص ص 429 – 430.

[59] د. قاسم شاكر الفلاحي، حسابات الصين في الملف النووي الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، دبي، مركز الإمارات للأبحاث، العدد (80)، آيار 2011، ص 32؛ وينظر: د. مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة والصين: قطبية ثنائية جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد (179)،يناير2010، ص ص85 . 86.

[60] د. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مصدر سبق ذكره، ص ص 281 . 282. وينظر: د. قاسم شاكر الفلاحي، حسابات الصين في الملف النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص 31.

[61] ميكال هيربرج،مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية:الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية (المنظور الأمريكي),مصدر سبق ذكره,ص 498؛وينظر:بشير عبد الفتاح،تجديد الهيمنة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 51.